تبني برامج ضمان مخاطر القروض لتشجيع المصارف التجارية على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية الليبية

أ. فتحية جبريل شعيتر
محاسب بالقسم المالي
ديوان وزارة التعليم بنغازي
Fathyagebril@yahoo.com

د. أكرم علي زوبي
استاذ مشارك بقسم التمويل والمصارف
كلية الاقتصاد جامعة بنغازي
aamzoubi@gmail.com

الملخص:

تهدف الدراسة إلى بيان مستوي تشجيع برامج ضمان مخاطر القروض لأغراض توسيع قاعدة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة, تم إجراء الدراسة على عينة من المصارف التجارية الليبية. ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد تم تصميم استمارة استبيان توزيعها على العينة بإتباع طريقة (التسليم باليد), حيث كانت نسبة الاستجابة 72%، وبعد تجميع البيانات, تم تحليلها عن طريق حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) باستخدام التحليل الوصفي والاستدلالي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن برامج ضمان مخاطر القروض بما لها من خصائص تشجع المصارف التجارية الليبية على توسيع قاعدة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم ما أوصت به الدراسة ضرورة إنشاء هيئة أو مؤسسة لضمان مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، للنهوض بتلك المشروعات، وبالتالي النهوض بالاقتصاد الليبي عامة.

Abstract:

This paper aims to identify the encouragement level of loan risk guarantee programs for the purpose to expand the financing base of small and medium enterprises. The study is conducted on a sample of commercial banks operating within the Benghazi city. To achieve the study aim, a questionnaire is designed to be distributed to the sample using a random method, where the response rate is72 %. After a stage of data collection, the data are analyzed by the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) utilizing analytical, descriptive and inferential analysis. A set of results are reached, the most important of which are: The loan risk guarantee programs encourage the expansion of the financing base of small and medium enterprises.

أولاً: الإطار العام للدراسة:

1. المقدمة:

يعد الحصول على التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أمراً مفصلياً في نشأتها ومن ثم استمرارها وتطويرها، وفي إطار تسهيل ذلك، على الرغم من عجز تلك المشروعات عن توفير الضمانات اللازمة للحصول على التمويل المناسب، فقد تم التوجه نحو تبني آلية لضمان مخاطر القروض الممنوحة من المصارف التجارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تكفل تمويلها بصورة أكثر عملية وضماناً، وذلك من أجل تنمية وتفعيل دورها في بيئة الاستثمار، وإقراراً بأهمية الدور الذي تمارسه هذه المشروعات.

وتعمل هذه الآلية من ناحية أخرى، على تشجيع المصارف التجارية على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتفادي الحذر الذي تلتزمه تجاه تلك المشروعات(المحروق ومقابلة، 2006).

2. مشكلة الدراسة:

تمثل قضية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا عقبة كبيرة أمام النهوض بتلك المشروعات، خصوصاً أن أصحابها غالباً ما يكونون من المهنيين، ولا تتوفر لديهم مدخرات، تمكنهم من إقامة مشروعاتهم، ولا يوجد لديهم ضمانات يمكن تقديمها للمصارف للحصول بموجبها على قروض، لذا فإنه من الضروري أن تعمل الدولة على الاتفاق مع المصارف التجارية لإيجاد آلية مناسبة لإجراءات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة، بحيث تحقق سرعة في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودراسة الاحتياجات الائتمانية لها، والعمل على توفير هذه الاحتياجات في إطار من الضمانات اللازمة للجهات الممولة (بازامة وفركاش، 2017).

ومن الملاحظ أن برامج ضمان مخاطر القروض المنشأة في مختلف دول العالم نجحت في توفير ضمانات تشجع المصارف التجارية على إقراض المشروعات المستهدفة، بعد التحقق من جدواها الاقتصادية (يوسف، 2018)، بناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

– ما هو مستوي تشجيع برامج ضمان مخاطر القروض للمصارف التجارية الليبية بغرض توسيع قاعدة تمويلها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

3. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إضافة الى كونها قادرة على تلبية متطلبان المشاريع الكبيرة وغيرها من الانشطة التكميلية في القطاعات المختلفة، وهذا ما جعل من دراسة آلية تكفل تمويلاً مضموناً ومستداماً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أمراً في غاية الأهمية، خاصة في ضوء ما اوصت به الدراسات السابقة من ضرورة زيادة البحث وتعميق الدراسة في هذا المجال.

4. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى التعريف ببرامج ضمان مخاطر القروض، وأسباب إنشاءها وأهدافها، كما تسعى الى التعرف على مستوى تشجيع برامج ضمان مخاطر القروض للمصارف التجارية الليبية على توسيع قاعدة تمويلها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

5. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة، وتحقيقاً لهدفها، صيغت فرضياتها الرئيسة:

– الفرضية الرئيسية الأولي: لا تشجع برامج ضمان مخاطر القروض المصارف التجارية الليبية على توسيع قاعدة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

– الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد فروق ذات دلاله معنوية لآراء المستقصين حول أبعاد الدراسة تعزى إلى متغيرات ديموغرافية (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التصنيف الوظيفي).

6. أنموذج الدراسة:

المتغير المستقل الرئيس	المتغيرات المستقلة الفرعية	المتغير التابع
تشجع خصائص برامج ضمان مخاطر القروض المصارف التجارية على توسيع قاعدة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	• تتقاسم برامج ضمان مخاطر القروض خسائر تعسر المقترضين مع المصارف التجارية. • تسهل برامج ضمان مخاطر القروض على المصارف التجارية حل أي نزاع بدون إبطاء وإجراءات التسوية القضائية. • تتقاسم برامج ضمان مخاطر القروض مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع المصارف التجارية من خلال ضمانها لمشروعات ذات جدوى. • توفر برامج ضمان مخاطر القروض كافة المعلومات المطلوبة عن المشروعات الصغيرة للمصارف المقرضة. • تقلل برامج ضمان مخاطر القروض من التكاليف الإدارية التي تتكبدها المصارف من عملية الإقراض بدراستها ومتابعتها للمشروعات. • تعمل برامج ضمان مخاطر القروض على متابعة سير القروض المتحصل عليها من المصارف التجارية لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة ميدانيا للتدخل حال وجود انحرافات. • تؤدي برامج ضمان مخاطر القروض دور الرقابة الخارجية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة فيها. • تقوم برامج ضمان مخاطر القروض باستيفاء الديون بحزم حتى مع وجود ضمان كافي.	تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المصارف التجارية الليبية

– المصدر: إعداد الباحثين

7. حدود الدراسة:

– حدود مكانية: تناولت الدراسة بالبحث المصارف التجارية الليبية العاملة اداراتها العامة بمدينتي بنغازي والبيضاء، من جهة أنها الأقرب لمحل إقامة الباحثان، مع الاخذ في الاعتبار عاملي الوقت والجهد اللازمين لإنجاز الدراسة وفي الوقت المحدد لها.

– حدود بشرية: تستهدف الدراسة بالاستقصاء الموظفين العاملين بإدارات الائتمان والمخاطر والامتثال بالمصارف التجارية الليبية، التي توجد إداراتها العامة بمدينتي بنغازي والبيضاء، وهي: مصرف الوحدة والمصرف التجاري الوطني ومصرف التجارة والتنمية ومصرف الإجماع العربي.

– حدود موضوعية: تتناول الدراسة بالتقييم أثر تبني برامج ضمان مخاطر القروض ومال لها من خصائص، على تشجيع المصارف التجارية لتوسيع قاعدة تمويلها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

8. منهجية الدراسة:

قسمت هذه الدراسة، وفقاً للمنهج الوصفي التحليلي، إلى جانبين:

أولاً: الجانب النظري: وفقاً للمدخل الاستنباطي في البحث العلمي، تمت مراجعة الأدبيات السابقة، حول مفهوم وأسباب إنشاء برامج ضمان مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة المطبقة في مختلف دول العالم، والتجارب الناجحة لها، في سبيل تشكيل إطار الدراسة النظري، عبر صياغة فرضيات استُنبطت من الدراسات السابقة.

ثانياً: الجانب العملي: وفيه اختُبرت فرضية إطار الدراسة النظري عملياً، للتحقق من تطابق النتائج العملية مع النتائج النظرية، وتضمّن هذا الجانب:

1– الجانب الميداني: وفيه صيغ لفرضية الدراسة مجموعة من العبارات، أدرجت في استمارة للاستبيان، التي قسمت إلى قسمين: الاول للمتغيرات الديموغرافية، والثاني

لمعرفة آراء المستجيبين حول أبعاد الدراسة، وفق مقياس ليكرت الخماسي، واستخدمت هذه الاستمارة كأداة رئيسة لتجميع البيانات والمعلومات من الجهات محل الدراسة.

2- الجانب التحليلي: في هذا الجانب حللت جميع البيانات والمعلومات التي وفرتها استمارات الاستبيان المجمعة، باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، من خلال اختبارات وصفية، مثل التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبارات تحليلية، مثل اختبار t لعينة واحدة، واختبار التباين الأحادي واختبار t لعينتين مستقلتين، واختبار معامل الارتباط، واختبار الانحدار الخطي البسيط،وبعد استخلاص نتائج التحليلات الإحصائية، ثم التوصل إلى نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة على ضوئها.

9. الدراسات السابقة:

1) دراسة (OECD[1], 2010) : تناولت برامج ضمان الائتمان حول العالم، من خلال دراسة حالة بعض صناديق الضمان، وخلصت إلى أن العديد منها ولا سيما صناديق الضمان المتبادل، لم تحقق نجاحاً كبيراً في بعض البلدان النامية، وذلك لوجود إطار قانوني ضعيف، وقطاع مصرفي غير تنافسي. فعلى سبيل المثال في السنغال، حاولت كل من الجمعية الوطنية للحرف (UNCM[2]) وغرفة تجارة داكار إنشاء خطة ضمان متبادل، وهما صندوقان كانا يهدفان إلى العمل على نطاق المشروعات الصغيرة، وكانت متطلبات الحد الأدنى لرأس المال مرتفعة للغاية بالنسبة لهم، ولم تسمح البيئة القانونية لمؤسسة MGS[3] بإنشاء منظمات غير ربحية، كما فضلت معظم المصارف التعامل

1- Organization for economic co-operation and development
2- National craft association
3- Mutual guarantee socities

مع كيان يحقق الربح. وفي المقابل ساهم قطاع المصارف وسوق المال المحلي المتنامي في نجاح مخطط ضمان شيلي .

وخلصت الدراسة إلى الاتفاق مع ما حددته دراسة أجرتها إدارة التنمية الدولية في لندن عام 2005 من عوامل دقيقة وجزئية، يمكن أن تساهم في نجاح خطط الضمان، مثل بيئة أعمال مفتوحة وتنافسية مع مصارف مستقلة، وإطار يدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن تحسين مستوى ثقة القطاع المصرفي في خطط الضمان يمكن أن يساعد في تخفيف المخاطر الناجمة عن قبول ضمانات ضعيفة المصدر. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تسهم هذه الضوابط في زيادة السيولة لدى خطط الضمان، وتحسّن قدرة المصارف على استرداد تكلفة قروضها في حالات التخلف عن السداد.

وأشارت الدراسة الى أنه في معظم البلدان يقوم سوق الأوراق المالية بمهمة الإشراف على خطط الضمان تلك، وعند تعذر ذلك يجب أن تتولى الكيانات العامة مثل المصرف المركزي مهمة الإشراف.

2) دراسة Amel and Mach (2014) تناولت صندوق إقراض المشروعات الصغيرة بأمريكا، بدراسة حالة الصندوق، الذي أنشئ وفق قانون تنظيم الوظائف التجارية، بعد الأزمة المالية العالمية، وما أعقبها من تراجع في حركة الإقراض للمشروعات الكبيرة والصغيرة على حد سواء، إلا أن فرصة المشروعات الكبيرة في الحصول على قروض من المصارف بدأت بالارتفاع، في الربع الثالث من عام 2010، في حين استمرت قروض المشروعات الصغيرة في الانخفاض. ولمعالجة هذا النقص في توفير الائتمان للمشروعات الصغيرة، أنشئ صندوق إقراض المشروعات الصغيرة (SBLF[1]) لعام 2010. وكان الهدف من هذا الصندوق تزويد المصارف بتمويل منخفض التكلفة، بحيث

1- Small business lending fund.

يمكنها إقراض أصحاب المشروعات الصغيرة اعتباراً من 31 ديسمبر 2013. وقد أفادت وزارة الخزانة الأمريكية أن المصارف المشاركة في برنامج SBLF قد زادت من إقراضها للمشروعات الصغيرة بمقدار 12.5 مليار دولار، فوق السقف المحدد لهم سابقاً. وحصلت هذه الدراسة على معلوماتها من تقرير المصارف الأهلية ومؤسسات الادخار، حول تأثير التمويل المتحصل عليه من SBLF على إقراض المشروعات الصغيرة. وبعد إجراء تحليل للأحوال الاقتصادية والديموغرافية وهيكل السوق والمنافسة، أشارت تقديرات الانحدار البسيط إلى أن المصارف المشتركة في برنامج SBLF زادت إقراضها للمشروعات الصغيرة بنحو 10 بالمائة، أكثر من المصارف غير المشتركة بالبرنامج. وقد اتفقت المعلومات الواردة في هذا التقرير مع الأرقام التي تم الحصول عليها من وزارة الخزانة.

3) دراسة عبد الوهاب وحمودي (2015): تناولت تأثير إنشاء نظام ضمان القروض لشركات الكفالات المصرفية على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتحليل بيانات الشركة العراقية للكفالات المصرفية، للسنوات من 2008 إلى 2011. توصلت الدراسة إلى أن الدول المتقدمة والنامية لها تجربة عريقة في مجال ضمان القروض، عملت عليها لفترات طويلة من الزمن، لتقديم الدعم للمشروعات كافة، وبشكل خاص المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمختلف نشاطاتها. واتضح من تحليل بيانات الشركة العراقية للكفالات المصرفية للسنوات الأربع أن الشركة عملت على تقديم ضمانات لقروض المشروعات بشكل متزايد، من حيث المبالغ المضمونة وعدد المشروعات، الأمر الذي جعل فرص العمل المتاحة من خلال هذه المشروعات متزايدة أيضاً، وأن الشركة أسهمت في تشجيع المصارف على إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم في حصول المقترضين من أصحاب هذه المشروعات على القروض، كما اتضح للدراسة

أن الشركة العراقية للكفالات المصرفية تعد مركزاً للمعلومات الائتمانية عن الزبائن المقترضين من المصارف المشاركة بشركة الكفالات .

4) دراسة Calice (2016) : تقدم هذه الورقة، من خلال إجراء مسح عالمي، أدلة على تنفيذ مجموعة البنك الدولي ومبادرة إصلاح القطاع المالي وتعزيزه لمبادئ خطط ضمان الائتمان العام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. تستند الأدلة على التقييم الذاتي لـ 60 مخططًا في 54 دولة. وأظهرت النتائج مستوى لائقاً إلى حد ما من تنفيذ تلك المبادئ، وخاصة في مجالات الإطار القانوني والتنظيمي، والولاية وقواعد الأهلية، وعملية إدارة المطالبات، كما أظهرت النتائج عدة فجوات قد يكون من الضروري اتخاذ إجراءات لإصلاحها، وهي تحديد ومساءلة مصادر التمويل، وحوكمة الشركات وإدارة المخاطر، والاعتراف التنظيمي الحذر بالضمانات، ومعايرة البرنامج إلى المنتج، والإبلاغ والإفصاح.

5) دراسة Gozzi and Schmukler (2016): ناقشت أهمية ضمان الائتمان العام لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم لمحة موجزة عن استخدامها في جميع أنحاء العالم، ودورها في زيادة فرص الحصول على الائتمان، وكذلك الأساس المنطقي للتدخل الحكومي بها، وأشارت الدراسة إلى أهمية تصميم النظام المناسب لهذه الآلية، لضمان نجاحها واستدامتها التمويلية، وخلصت إلى أن برامج ضمان الائتمان العامة تشكل آليات مفيدة لحصول فئات معينة من المقترضين على التمويل، غير أن نجاحها وإستمراريتها يتوقفان على تصميم نظام سليم لها.

6) دراسة بازامة وفركاش (2017): هدفت إلى التعرف على العوامل المؤثرة في إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها، وذلك من خلال تحديد الوسائل والطرق اللازمة لتمويل هذه المشروعات، وكذلك التعرف على القوانين والتشريعات المنظمة لها، ودور المؤسسات الداعمة لها، وتقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي تساهم

في تفعيل وتوافر مصادر التمويل المناسبة للمشروعات الصغيرة في ليبيا. ولتجميع البيانات اللازمة للدراسة تم الاعتماد على قائمة الاستبيان، كأداة رئيسية في هذه الدراسة. وقد تكونت استمارة الاستبيان من أسئلة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة. وقد وفرت الدراسة دليلاً على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهذه العوامل مجتمعة (المصادر المتاحة للتمويل، والقوانين والانظمة، ودعم المؤسسات) على تمويل المشروعات الصغيرة"، وكذلك "وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهذه العوامل مجتمعة (المصادر المتاحة للتمويل، والقوانين والأنظمة، ودعم المؤسسات) على تسريع إنشاء المشروعات الصغيرة".

7) دراسة الفارسي (2017): تناولت عرض مفهوم المشاريع الصغيرة وخصائصها ودورها الاقتصادي، وأهم المعوقات التي تواجهها، وعلى وجه التحديد عرض واقع المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الليبي، وأهم التحديات التي تواجهها للخروج بعدد من النتائج والتوصيات التي من شأنها توجيه الموارد والجهود لتطوير هذه المشاريع. وخلصت الدراسة إلى وجود معوقات تحول دون بناء المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الليبي، في مقدمتها، المعوقات التمويلية والإدارية، ومشكلة الفساد الإداري والمالي، وضعف البنية التحتية، وغير ذلك من الأمور، التي تحتاج إلى دراسة معمقة.

8) دراسة بن زيدان ورضوان (2017): تناولت الدراسة آليات دعم وإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال دراسة حالة صندوق قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت إلى اكتشاف المكانة الجلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، وكونها أحد أولوياته، وذلك من خلال الهيئات ووسائل الدعم والمرافقة المتخذة من طرف الدولة، كصندوق ضمان القروض

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة FGAR[1]، في تقاسم المخاطرة المتعلقة بتمويل المشروعات، وتشجيع المصارف على منح القروض، وبالتالي تخطي المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمشكلات التمويل، كما توصلت إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تزال تواجه جملة من التحديات التي لا يمكن تجاهلها، ولعل ذلك يعود إلى أن أنظمة ضمان القروض في الجزائر قليلة، والموجود منها حديثة النشأة.

ثانياً: الاطار النظري للدراسة:

برامج ضمان مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أسس أول صندوق ضمان في أوروبا عام 1848، من خلال قيام مجموعات من أصحاب المشروعات الصغيرة بتجميع أنفسهم، والمشاركة في ضمان بعضهم البعض. ولا تزال هذه الجمعيات قائمة في أوروبا حتى الآن، وتعد من أهم آليات العمل في المشروعات الصغيرة لتوفير التمويل اللازم لها. أما الآن فهناك أكثر من 2250 مؤسسة ضمان ائتماني، في أكثر من 100 دولة في العالم، أكبرها موجود في آسيا ودول OECD (نجار، 2008).

تعريف برامج ضمان مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يرى نجار(2008) أن برامج ضمان مخاطر القروض هي تلك البرامج التي تطبق من خلال مؤسسات أو منظمات، تكون في الغالب حكومية أو مدعومة من حكومة البلد المعني، أو تكون مدعومة من مانحين، أو تتكون على شكل مؤسسات قطاع خاص أو غيره. وتعمل هذه المؤسسات على تسهيل حصول قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم لعملها من القطاع المصرفي، من خلال قيامها بالمشاركة الكلية أو الجزئية في المخاطر، وتعمل، بشكل عام، كضامن للمشروعات

1- French guarantee fund for loans to small and medium enterprises, algeria

المقترضة لدى الجهة الممولة، كنتيجة لضعف أو قلة أو انعدام الضمانات المقدمة من هذه المشروعات للجهة الممولة.

وتعد برامج ضمان الاقتراض أهم الآليات الحكومية وغير الحكومية لتطوير التعاملات المصرفية بين المشروعات التي تفتقر للضمانات ومؤسسات التمويل (المصارف)، من خلال توفير حجم معين من الثقة لأطراف التعامل، أو، باعتبارها طرفاً ثالثاً يمثل حلقة وصل بين المصارف وأصحاب المشاريع في غياب شرط الضمان(الشاهري، 2012).

يتضح مما سبق أن برامج ضمان مخاطر القروض هي حلقة الوصل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الراغبة في الحصول على التمويل، والجهات الممولة، وعلى رأسها المصارف التجارية.

أسباب انشاء برامج ضمان مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تختلف برامج ضمان مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث الأهداف والأنواع، إلا أن سبب إنشائها يظل واحداً، هو ضمان سداد جزئي أو كلي للقروض، تحفيزاً للمقرضين ليقوموا بتمويل المشروعات، التي لا تستطيع الحصول على هذه القروض تحت الظروف العادية (Navajas, 2001).

جاء إنشاء برامج ضمان مخاطر القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، على أساس توفير الضمانات، لتشجيع المصارف التجارية على إقراض المشروعات، بعد التحقق من جدواها الاقتصادية، وذلك من خلال مساعدتها على تجاوز أسباب محدودية قدرتها في الحصول على تلك القروض، التي يتفق كل من المحروق ومقابلة(2006) وأبوغزلة(2014)، على أن أهمها:

1. تردد المصارف في التعامل مع هذه المشروعات، نظراً للشكوك التي تعتري عملها، وارتفاع نسبة فشلها، وقابليتها للانهيار والتعثر، بفعل التغيرات الاقتصادية في السوق.

2. العلاقات الخاصة بين المصارف والمشروعات الكبرى، سواء من حيث الملكية المشتركة أو الإدارة المشتركة وغيرها من الارتباطات، الأمر الذي دفع المصارف إلى محاولة حصر عملها في مجال توفير التمويل للمنشآت والمشروعات الكبيرة.

3. تأثر مستويات أرباح المصارف، بسبب ارتفاع التكاليف الإدارية لتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4. عدم قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة غالباً على توفير البيانات والسجلات المحاسبية الضرورية اللازمة لتقديمها للمصارف في حال الرغبة بالحصول على التمويل.

أهداف برامج ضمان مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تصمم برامج ضمان مخاطر القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنشأ لتحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن تلخيصها فيما يلي: (عبداللطيف، 2010)

1. توفير الضمانات اللازمة، من خلال تغطية كلية أوجزئية لمخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتخفيف شروط المصارف المطلوبة لتوفير الضمانات التي تطلبها المشروعات، مثل القيام بأعمال إعادة الضمان، والحصول على ضمان مقابل لجميع المخاطر أو لمخاطر محددة.

2. تسهيل عملية الحصول على التمويل، ويتم ذلك بتسهيل حصول المشروعات ذات السمعة والمعاملة الجيدة على الائتمان، مع إمكانية التوسع في قيمة القرض.

3. المساهمة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، لمعرفة الجدوى من إنشائها، والجدوى أيضا من إقراضها، وتطوير وسائل ونماذج مستحدثة من أجل التدريب على استخدام السبل العلمية الصحيحة لدراسات الجدوى والعمليات الإنتاجية والتسويق.

4. العمل على اقتسام المخاطر والخسائر الناجمة عن أي حالة تعثر للعميل المقترض، الذي لا يتمكن من السداد، فهي بذلك تعمل على تشجيع المصارف على إقراضأصحاب هذه المشروعات، كما تعمل على توفير الضمان للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية،

التي لا يقدر أصحابها على الحصول على التمويل، نظرا لعدم قدرتهم على توفير الضمانات اللازمة للحصول عليه.

5. القيام بتنمية مختلف المناطق بالتوجه لدعم المشروعات الواقعة خارج المدن الكبيرة، والعمل على زيادة دور المرأة من خلال دعم المشروعات التي تملكها أو تديرها.

ثالثاً: الإطار التحليلي للدراسة:

1. متغيرات الدراسة:

بعد التعريف ببرامج ضمان مخاطر قروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واسباب انشائها واهدافها، ومن وحي الدراسات السابقة في مجالها، تم التوصل الى صياغة متغيرات الدراسة على صورة متغير رئيسي مستقل (تشجع خصائص برامج ضمان مخاطر القروض المصارف التجارية على توسيع قاعدة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، الذي يؤثر على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المصارف التجارية، كمتغير تابع، ويتفرع هذا المتغير إلى المتغيرات المستقلة الفرعية التالية:

– تتقاسم برامج ضمان مخاطر القروض خسائر تعسر المقترضين مع المصارف التجارية (الربيعي، 2006، وزارة المالية المصرية، 2004، عبداللطيف، 2010، الملى، 2015، عبدالحكيم، 2007).

– تسهل برامج ضمان مخاطر القروض على المصارف التجارية حل أي نزاع بدون إبطاء وإجراءات التسوية القضائية (الربيعي،2006، عبدالحكيم، 2007، Calici، 2016).

– تتقاسم برامج ضمان مخاطر القروض مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع المصارف التجارية من خلال ضمانها لمشروعات ذات جدوى (عبداللطيف، 2010، الملى، 2015، الربيعي، 2008، Gozzi and Schmukler، 2016).

– توفر برامج ضمان مخاطر القروض كافة المعلومات المطلوبة عن المشروعات الصغيرة للمصارف المقرضة (عبدالوهاب وحمودي، 2015، عبداللطيف، 2010).

– تقلل برامج ضمان مخاطر القروض من التكاليف الإدارية التي تتكبدها المصارف من عملية الإقراض بدراستها ومتابعتها للمشروعات (عبداللطيف، 2010، وزارة المالية المصرية، 2004، الربيعي، 2008).

– تعمل برامج ضمان مخاطر القروض على متابعة سير القروض المتحصل عليها من المصارف التجارية لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة ميدانياً، للتدخل حال وجود انحرافات (بن زيدان ورضوان،2017، عبدالوهاب وحمودي، 2015).

– تؤدي برامج ضمان مخاطر القروض دور الرقابة الخارجية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة فيها (بن زيدان ورضوان،2017، عبدالوهاب وحمودي، 2015).

– تقوم برامج ضمان مخاطر القروض باستيفاء الديون بحزم حتى مع وجود ضمان كاف. (الربيعي، 2006، بن زيدان ورضوان، 2017، Beck, and others،2008).

2. مجتمع وعينة الدراسة:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيقاً لهدفها، عُيّن مجتمعُها من مديري وموظفي إدارات الائتمان والمخاطر والامتثال، العاملين بالمصارف التجارية الليبية، العاملة إداراتها العامة بمدينتي بنغازي والبيضاء، وذلك لكونهم المناط بهم اتخاذ قرارات التمويل وتنفيذها، وكذلك تحديد المخاطر وإدارتها وكونهم الأكثر اضطلاعاً بتنفيذ القوانين والقرارات المصرفية، وتنحصر المصارف التجارية الليبية التي توجد إداراتها العامة بمدينتي بنغازي والبيضاء في: مصرف الوحدة والمصرف التجاري الوطني ومصرف التجارة والتنمية ومصرف الإجماع العربي ومصرف المتوسط. وقد استبعد الأخير من مجتمع الدراسة لحداثته وضآلة عملياته وقلة عدد موظفيه، الأمر الذي يجعل لتناوله أو استبعاده الأثر ذاته. ولتحديد عدد مفردات المجتمع، زار الباحثين إدارات الشؤون الإدارية والعاملين بالمصارف الأربعة، للحصول على البيانات اللازمة، ونظراً

لكبر حجم المجتمع، ما يتطلب مزيداً من الوقت والتكلفة، اختيرت عينة عشوائية من مفردات المجتمع. ولتعيين حجم العينة تمت الاستعانة بجدول Krejcie and Morgan[1] لتحديد حجم العينة، الذي أظهر وجود مجتمع مكون من 140 مفردة بفارق مفردة واحدة عن مجتمع هذه الدراسة، ما دفع الباحثين لقبول عدد مفردات العينة المقابلة له بالجدول، وهي 103 مفردة، قسمت على مكونات المجتمع وفق النسب المئوية الخاصة بكل مكون. ويبين الجدول (1) توزيع مفردات العينة وفق النسب المئوية للمجتمع.

الجدول (1) مجتمع وعينة الدراسة

م	أسم المصرف	عدد مفردات المجتمع	النسبة المئوية	عدد مفردات العينة
1	مصرف الوحدة	68	%49	51
2	مصرف التجاري الوطني	50	%36	37
3	مصرف التجارة والتنمية	11	%8	8
4	مصرف الاجماع العربي	10	%7	7
	المجمـوع	139	%100	103

3. مصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات من خلال توزيع استمارات الاستبيان على المستجيبين، الذين شملتهم عينة الدراسة، لضمان الحصول على أعلى نسبة استجابة ممكنة، وزعت (103) استمارة استبيان على المستجيبين، استلم منها (86) استمارة، وجد من بينها (12) استمارة غير صالحة للتحليل، إما لخلوها من الإجابات كلياً أو جزئياً، أو لاختيار المستجيب خيارات عدة ومتضادة للإجابة على السؤال نفسه، ما أوجب استبعادها، ومن

1- Krejcie, R and Morgan, D (1970), Determining sample size for research activities. Educational and Psychological Measurement, 30, 607-610.

ثم أصبحت نسبة الاستمارات القابلة للتحليل 72% تقريباً من مجموع الاستمارات الموزعة. يبين الجدول التالي توزيع استمارات الاستبيان ونسب الاستجابة:

جدول (2) توزيع استمارات الاستبيان ونسبة الاستجابة

اسم المصرف التجاري	الاستمارات				نسبة الاستجابة
	موزعة	مستلمة	مستبعدة	صالحة	
مصرف الوحدة	51	41	7	34	%66.7
المصرف التجاري الوطني	37	30	5	25	%67.5
مصرف التجارة والتنمية	8	8	---	8	%100
مصرف الاجماع العربي	7	7	---	7	%100
المجموع	103	86	12	74	%72

– المصدر: إعداد الباحثين

4. أداة الدراسة:

لخدمة أغراض الدراسة اعتمدت استمارة الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة، وقد حاول الباحثان إعداد أسئلة استمارة الاستبيان بعناية، فاستخدمت الاستبيان المغلق–المفتوح، الذي يتضمن مجموعة من الأسئلة المغلقة، التي تتطلب من المستجيب اختيار إجابة من بين الإجابات المحددة مسبقاً، وتتميز هذه الأسئلة بسهولة إجراء الاختبارات الإحصائية، وقُسّمت استمارة الاستبيان إلى جزأين رئيسين هما:

1. جزء خاص بجمع البيانات العامة (الديموغرافية) عن المستجيبين تتضمن: النوع، والعمر، والمؤهل العلمي، والمستوى الوظيفي، بالإضافة إلى عدد سنوات الخبرة.

2. جزء خاص بجمع البيانات التي تتعلق بالمتغير المستقل الرئيس والمتغيرات الفرعية، التي تؤثر إيجابياً على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المصارف التجارية الليبية.

5. تصميم استمارة الاستبيان:

خلال مرحلة تصميم استمارة الاستبيان اتُّبِعت الخطوات التالية:

1. الاطلاع على أدبيات الدراسة، واستنباط الأسئلة من الإطار النظري، بحيث تكون مرتبطة بهدف الدراسة (التعرف على مستوى تشجيع برامج ضمان مخاطر القروض للمصارف التجارية الليبية على توسيع قاعدة تمويلها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة)، وأن يكون هناك اتساق بين الأسئلة التي تتضمنها استمارة الاستبيان والمتغير المستقل:

– تشجيع خصائص برامج ضمان مخاطر القروض للمصارف التجارية على توسيع قاعدة ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2. تحديد مقياس الإجابات، حيث استُخدم ما يلي:

- المقياس الاسمي "التصنيفي": وقد استخدم هذا المقياس في تصنيف المعلومات العامة عن المستجيبين.
- مقياس ليكرت (ذي الخمس درجات)، كما هو مبين بالجدول (3). وقد استخدم هذا المقياس في تصنيف الإجابات ما بين موافق بشدة إلى غير موافق بشدة، بحيث تعطي الإجابات أوزاناً ترجيحية، لتسهيل تحليل البيانات، بمستويات تحدد بمدى فترة إجابة 0.8،

حُدّد وفق المعادلة: مدى الفترة لكل إجابة= $\frac{\text{ن}-1}{\text{ن}} = \frac{4}{5} = 0.8$ حيث ن: عدد الإجابات.

جدول(3) تصنيف إجابات المستجيبين حول تشجيع برامج ضمان مخاطر القروض للمصارف التجارية الليبية على توسيع قاعدة تمويلها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

نمط الاجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن النسبي	1	2	3	4	5
مدى الفترة	1.8–1	2.6–1.9	3.4–2.7	4.2–3.5	5–4.3
المستويات	ضعيف جداً	ضعيف	متوسط	عالي	عالي جداً

– المصدر: إعداد الباحثين.

وقد أرسلت استمارات الاستبيان إلى المستجيبين مرفقة برسالة إحالة، تتضمن عنوان الدراسة وهدفها والمحفل العلمي المقدمة من خلاله، بالإضافة إلى اسمي

الباحثين، كما تتضمن تأكيداً للمستجيبين أن البيانات التي سوف يقدمونها، من خلال إجاباتهم عن أسئلة الاستبيان، سوف تعامل بسرية تامة وستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

6. صدق وثبات فقرات الدراسة:

استُخدِم معامل كرونباخ الفا للتأكد من ثبات استمارة الاستبيان، ومدى اتساق أسئلتها وانسجامها مع مشكلة الدراسة وصياغة فرضياتها، وحُسِب الصدق بإيجاد الجذر التربيعي للثبات، وحيث إن النسبة المقبولة لصدق الأداة يجب ألا تقل عن 60%، بحسب المعامل المذكور، فقد أظهرت النتائج أن معدلات الصدق والثبات لفرضيات الدراسة كلها جاوزت 60% بكثير، كما هو موضح بالجدول (4) الأمر الذي يؤكد أن استمارة الاستبيان ذات ثبات وموثوقية عالية.

الجدول(4) صدق وثبات فقرات الدراسة

المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
ستشجع خصائص برامج ضمان مخاطر القروض المصارف التجارية الليبية على توسيع قاعدة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	8	0.888	0.942

– المصدر: نتائج برنامج SPSS.

7. التحليل الوصفي للمتغيرات الديموغرافية:

أ. النوع: يبين الجدول رقم (5) البيانات الديموغرافية لمتغير النوع، المتعلقة بعينة الدراسة (مديري وموظفي إدارات الائتمان والمخاطر والامتثال بالمصارف التجارية العاملة إداراتها العامة بمدن شمال شرق ليبيا)، وذلك حسب ما هو موضح كالتالي:

الجدول(5) التحليل الوصفي لنوع المستجيبين

النوع	التكرارات	النسبة المئوية
ذكور	50	%67.6
اناث	24	%32.4
المجموع	74	%100

– المصدر: نتائج برنامج SPSS.

أظهرت الدراسة، وفقاً للجدول (5) أن تمثيل الذكور في العينة جاء بنسبة 67.6%، والباقي 32.4% يمثل نسبة الإناث، مما يعني أن الذكور هم ثلثي العينة تقريبا، فيما شغلت الإناث الثلث الاخير، وبصفة عامة يعد النوعين ممثلين تمثيلا جيدا في العينة.

ب. العمر: يبين الجدول رقم (6) البيانات الديموغرافية لمتغير العمر المتعلقة بعينة الدراسة (مديري وموظفي إدارات الائتمان والمخاطر والامتثال بالمصارف التجارية العاملة إداراتها بمدينتي بنغازي والبيضاء) وذلك حسب ما هو موضح كالتالي:

الجدول(6) التحليل الوصفي لأعمار المستجيبين

العمر	التكرار	النسبة المئوية
من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة	21	28.4%
من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة	22	29.7%
من 45 سنة إلى أقل من 55 سنة	27	36.5%
من 55 سنة إلى أقل من 65 سنة	4	5.4%
المجموع	74	100%

– المصدر: نتائج برنامج SPSS.

أظهرت الدراسة، وفقاً للجدول (6) تفاوت التمثيل في العينة بين الفئات العمرية، وأن أعلى فئة عمرية ممثلة كانت الواقعة في نطاق الفئة من 45 إلى أقل من 55، بنسبة 36.5%، بمعنى أن معظم المستجيبين في منتصف العمر تقريباً، وهذا دليل إيجابي على أنه تمت الإجابة على عبارات الاستبيان بتأنٍ وجدية والتزام.

ج. المؤهل العلمي: يبين الجدول رقم (7) البيانات الديموغرافية لمتغير المؤهل العلمي المتعلقة بعينة الدراسة (مديري وموظفي إدارات الائتمان والمخاطر والامتثال بالمصارف التجارية العاملة إداراتها العامة بمدينتي بنغازي والبيضاء) وذلك حسب ما هو موضح كالتالي:

الجدول (7) التحليل الوصفي للمؤهل العلمي للمستجيبين

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوية عامة	2	2.7%
دبلوم متوسط	4	5.4%
دبلوم عالي	19	25.7%
بكالوريوس	35	47.3%
ماجستير	12	16.2%
أخرى	2	2.7%
المجموع	74	%100

– المصدر: نتائج برنامج SPSS.

أظهرت الدراسة، وفقاً للجدول (7) أن معظم مفردات العينة يحملون مؤهلات عالٍة، حيث مثل الحاصلون على درجة البكالوريوس ما يقرب من نصف العينة، بنسبة 47.3%، فيما مثل الدبلوم العالي ربعها تقريباً، بنسبة 25.7%، وحصلت الماجستير على النسبة التي تليها مباشرة، أما باقي المؤهلات فحصلت على نسب ضعيفة، الأمر الذي يضفي على إجابات المستجيبين البعد المعرفي.

د. التصنيف الوظيفي: يبين الجدول رقم (8) البيانات الديموغرافية لمتغير التصنيف الوظيفي المتعلقة بعينة الدراسة (مديري وموظفي إدارات الائتمان والمخاطر والامتثال بالمصارف التجارية العاملة إداراتها العامة بمدينتي بنغازي والبيضاء) وذلك حسب ما هو موضح كالتالي:

الجدول (8) التحليل الوصفي للتصنيف الوظيفي للمستجيبين

التصنيف الوظيفي	التكرارات	النسبة المئوية
موظف	33	44.6%
رئيس وحدة	3	4.1%
رئيس قسم	23	31.1%
مدير إدارة	9	12.2%
مدير عام	1	1.4%
اخرى	5	6.8%
المجموع	74	%100

– المصدر: نتائج برنامج SPSS

أظهرت الدراسة وفقا للجدول (8) أن التصنيفات الوظيفية كلها ممثلة في العينة، ومن الجدير بالذكر أن اعلى تمثيل في العينة كان للتصنيف موظف بنسبة 44.6%، يليه رئيس قسم بنسبة 31.1%، بمعنى أن أغلب المستجيبين هم المنوطين بتطبيق اللوائح والقوانين والتعامل المباشر مع الزبائن فهم بمثابة حلقة وصل بين المصارف واصحاب المشروعات.

هـ. سنوات الخبرة: يبين الجدول رقم (9) البيانات الديموغرافية لمتغير سنوات الخبرة المتعلقة بعينة الدراسة (مدراء وموظفي أدارات الائتمان والمخاطر والامتثال بالمصارف التجارية العاملة إداراتها العامة بمدينتي بنغازي والبيضاء) وذلك حسب ما هو موضح كالتالي:

الجدول (9) التحليل الوصفي لسنوات الخبرة للمستجيبين

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 10 سنوات	17	23.0%
من 10 إلى أقل من 20	27	36.5%
من 20 إلى أقل من 30	23	31.1%
من 30 إلى أقل من 40	6	8.1%
من 40 فاكثر	1	1.4%
المجموع	74	100%

– المصدر: نتائج برنامج SPSS.

أظهرت الدراسة وفقا للجدول (9) ان افراد العينة لديهم سنوات من الخبرة لابأس بها حيث تركز تمثيل أفراد العينة في الشريحتين من 10 إلى أقل من 20 بنسبة 36.5%، ومن 20 إلى أقل من 30 بنسبة 31.1%، الأمر الذي سينعكس ايجابيا على صدق وموضوعية البيانات المتحصل عليها من خلال إجاباتهم.

8. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

– المتغير المستقل الرئيس: يبين الجدول (10) البيانات حول المتغير المستقل "ستشجع خصائص برامج ضمان مخاطر القروض المصارف التجارية الليبية على توسيع قاعدة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، المتعلقة بعينة الدراسة (مديري وموظفي إدارات الائتمان والمخاطر والامتثال بالمصارف التجارية العاملة إداراتها العامة بمدينتي بنغازي والبيضاء)، وذلك حسب ما هو موضح كالتالي:

الجدول (10) التحليل الوصفي للمتغير المستقل الرئيس

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب	المستوى
1	تتقاسم برامج ضمان مخاطر القروض خسائر تعسر المقترضين مع المصارف التجارية	4.20	.552	0.840	الثالث	عالي
2	تسهل برامج ضمان مخاطر القروض على المصارف التجارية حل أي نزاع بدون إبطاء واجراءات التسوية القضائية	4.15	.806	0.830	السادس	عالي
3	تتقاسم برامج ضمان مخاطر القروض مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع المصارف التجارية من خلال ضمانها لمشروعات ذات جدوى	4.07	.833	0.814	السابع	عالي
4	توفر برامج ضمان مخاطر القروض كافة المعلومات المطلوبة عن المشروعات الصغيرة للمصارف المقرضة	4.18	.800	0.836	الخامس	عالي

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب	المستوى
5	تقلل برامج ضمان مخاطر القروض من التكاليف الادارية التي تتكبدها المصارف من عملية الاقراض بدراستها ومتابعتها للمشروعات	4.36	.713	0.872	الاول	عالي جدا
6	تعمل برامج ضمان مخاطر القروض على متابعة سير القروض المتحصل عليها من المصارف التجارية لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة ميدانيا للتدخل حال وجود انحرافات	4.26	.663	0.852	الثاني	عالي جدا
7	تؤدي برامج ضمان مخاطر القروض دور الرقابة الخارجية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة فيها	4.19	.676	0.838	الرابع	عالي
8	تقوم برامج ضمان مخاطر القروض باستيفاء الديون بحزم حتى مع وجود ضمان كافي	4.14	.782	0.828	الثامن	عالي
	المتوسط العام	4.20	.552			عالي

– المصدر: نتائج برنامج SPSS.

أظهرت الدراسة، وفقاً للجدول (10) أن المتوسط الحسابي العام لهذا المتغير هو (4.30) بمستوى عالٍ جداً، الأمر الذي يؤكد موافقة المستجيبين على أن خصائص برامج ضمان مخاطر القروض ستشجع المصارف التجارية الليبية على توسيع قاعدة تمويلها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن العبارة الأكثر أهمية نسبية كانت (تقلل برامج ضمان مخاطر القروض من التكاليف الإدارية التي تتكبدها المصارف من عملية الإقراض بدراستها ومتابعتها للمشروعات)، وأن العبارة الأقل أهمية كانت (تقوم برامج ضمان مخاطر القروض باستيفاء الديون بحزم حتى مع وجود ضمان كافٍ)، وهذا يدل على أن المستجيبين لديهم تركيز على خاصية تقليل التكاليف أكثر من استيفاء الديون حال وجود ضمانات لها.

9. التحليل الاستدلالي:

أ. اختبار الفرضية الرئيسة الأولى للدراسة:

تمت صياغة الفرضية الرئيسة للدراسة بعبارة " لا تشجع برامج ضمان مخاطر القروض المصارف التجارية الليبية على توسيع قاعدة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة "، ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة فرضية بديلة لها بعبارة "ستشجع برامج ضمان مخاطر القروض المصارف التجارية الليبية على توسيع قاعدة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة "، وإجراء اختبار (t) لعينة واحدة one sample t-test، على الفرضية البديلة باعتبار أن القيمة الاختبارية للمقياس ليكرت 3 والتي تمثل نقطة القطع، كما صيغت الفرضيات المشتقة من الفرضية الرئيسة بناء عليها، بحيث تشمل خصائص برامج ضمان مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتم عدم رفض الفرضية أو قبول رفضها بناء على قيمة α، وعادةً ما تكون قيمة $\alpha = 0.05$، وذلك لاختبار الفرضيات التي تتعلق بالعلوم السلوكية والاجتماعية، ومن هنا فإذا كانت قيمة الدلالة (p) أقل من α فإنه يتم عدم رفض الفرضية أي ($p<0.05$) وجاءت نتائج اختبار الفرضية البديلة كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (11) نتائج اختبار (t) لعينة واحدة

متوسط المقياس=3							
العناصر	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجة الحرية	قيمة الدلالة	القرار الاحصائي
الفرضية البديلة	74	4.20	.552	18.785	73	.000	دال

المصدر: نتائج برنامج SPSS

وحيث أن نتائج الجدول (11) أظهرت أن ($p<0.05$)، فهذا يعني أن قيمة الدلالة أقل من مستوي المعنوية 5%، ما يعني أن هناك اتفاقاً وتأييداً عالياً بين أفراد عينة الدراسة حول أن تبني برنامج لضمان مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة يوفر تشجيعاً للمصارف التجارية الليبية على توسيع قاعدة تمويل تلك

المشروعات، وهكذا تقبل الفرضية البديلة "ستشجع برامج ضمان مخاطر القروض المصارف التجارية الليبية على توسيع قاعدة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، بمعنى رفض الفرضية الرئيسة "لا تشجع برامج ضمان مخاطر القروض المصارف التجارية الليبية على توسيع قاعدة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة".

وسيتم في هذه المرحلة تحليل الفرضية الرئيسة الثانية للدراسة لبيان ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستجيبين حول متغيرات الدراسة، تعزى إلي البيانات الديموغرافية.

ب. اختبار الفرضية الرئيسة الثانية للدراسة:

ولاختبار ذلك قُسّمت هذه الفرضية إلى فرضيات فرعيه، فيما يلي تحليلها:

– الفرضية الفرعية الأولى: توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستجيبين تعزى لمتغير النوع، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام الاختبار الإحصائي T لعينتين مستقلتين كما هو واضح في الجدول التالي:

الجدول (12) اختبار T لعينتين مستقلتين لمتغير النوع

البيان	F	قيمة الدلالة	T	درجة الحرية	قيم الدلالة t لاختبار
ستشجع خصائص برامج ضمان مخاطر القروض المصارف التجارية الليبية على توسيع قاعدة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	1.264	.265	-.716	72	.477
			-.819	63.904	.416

– المصدر: نتائج برنامج SPSS.

وأظهرت النتائج الواردة بالجدول (12) أن قيمة المعنوية أكبر من 0.05 عند كل متغيرات الدراسة بمعنى رفض الفرضية، أي لا وجود لفروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستجيبين تعزى لمتغير النوع.

– الفرضية الفرعية الثانية: توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستجيبين تعزى لمتغير العمر.

– الفرضية الفرعية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستجيبين تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

– الفرضية الفرعية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستجيبين تعزى لمتغير التصنيف الوظيفي.

– الفرضية الفرعية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستجيبين تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

ولاختبار هذه الفرضيات استُخدم تحليل التباين الاحادي، ويبين الجدول التالي نتائج الاختبار:

جدول رقم (13)

تحليل التباين الاحادي (One Way ANOVA) لمتغيرات الدراسة على المتغيرات الديموغرافية

العمليات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط التباين	F	قيمة الدلالة	القرار الإحصائي
العمر	بين مجموعات	1.266	3	0.422	1.411	0.247	غير دال
	داخل مجموعات	20.939	70	0.299			
	الكلي	22.205	73				
المؤهل العلمي	بين مجموعات	1.248	5	0.25	0.81	0.547	غير دال
	داخل مجموعات	20.957	68	0.308			
	الكلي	22.205	73				
التصنيف الوظيفي	بين مجموعات	1.35	5	0.27	0.88	0.499	غير دال
	داخل مجموعات	20.855	68	0.307			
	الكلي	22.205	73				
سنوات الخبرة	بين مجموعات	1.469	4	0.367	1.222	0.31	غير دال
	داخل مجموعات	20.736	69	0.301			
	الكلي	22.205	73				

– المصدر: نتائج برنامج SPSS.

أظهرت النتائج أن قيمة المعنوية أكبر من 0.05، عند كل متغيرات الدراسة، بمعنى رفض الفرضية، ولا وجود لفروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستجيبين تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

رابعاً: النتائج والتوصيات:

1. النتائج:

تشير نتائج الاختبارات الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات إلى ما يلي:

1- تشجع خصائص برامج ضمان مخاطر القروض المصارف التجارية الليبية على توسيع قاعدة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يتوافق مع الدراسات السابقة مثل (الربيعي، 2006، بن زيدان ورضوان، 2017، Beck, and others، 2008).

2- لا توجد اختلافات جوهرية بين متوسطات الذكور والإناث من المستجيبين ترجع إلى نوع المستجيب عند مستوى دلالة 0.05، باستخدام اختبار t لعينتين مستقلتين.

3- لا يوجد اختلافات جوهرية بين متوسطات المجموعات المختلفة من المستجيبين ترجع إلى العمر أو المؤهل العلمي أو التصنيف الوظيفي أو سنوات الخبرة، عند مستوى دلالة 0.05، باستخدام اختبار التباين الأحادي.

وبناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تصاغ فيما يلي توصياتها.

2. التوصيات:

1- تدارس التجارب الدولية الناجحة في مجال برامج ضمان مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، للإفادة منها والاقتداء بها.

2- ضرورة إنشاء هيئة أو مؤسسة لضمان مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي الاقتصاد الليبي عامة.

3- أن يناط بهذه المؤسسة مسؤولية الرقابة والإشراف على المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في برنامجها.

4- استحداث وحدات خاصة لدى المصارف التجارية الليبية للتعامل مع قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

- أبوغزلة، محمد عبدالله(2014)، إدارة المشاريع الصغيرة، دار المجد للنشر، عمان، الأردن.
- بازامة، محمد مصطفى وعبد الحفيظ على فركاش (2017) العوامل المؤثرة على إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الاوللمشروعات الصغيرة في ليبيا رؤية جديدة لتنمية مصادر الدخل، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا من 14-16 /3/2017.
- بن زيدان، حاج وايت قاسي عزو رضوان (2017) آليات دعم وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر.
- الربيعي، فلاح خلف (2006)، دارسة تحليلية لمصادر تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على برامج ضمان القروض، ورقة بحثية مقدمة لندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، بنغازي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ليبيا.
- الربيعي، فلاح خلف (2008) دور مؤسسات الكفالة المصرفية في حل مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة، بحث منشور على الموقع الالكتروني

http:mpra.ub.uni-muenchen.du .

- الشاهري، غازي عبدالله(2012)، برنامج ضمان المخاطر الائتمانية CGSs كأداة تشجيع للقطاع المصرفي اليمني لتوسيع قاعدته الائتمانية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، رسالة ماجستير، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية, صنعاء، اليمن.

- عبدالحكيم، عمران (2007)، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
- عبداللطيف، عماد محمد علي (2010) محاولة لصياغة برنامج تمويلي متكامل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد:16، العدد:59، العراق.
- عبدالوهاب، أكرم عبدالعزيز وسالم سوادي حمودي (2015) تأثير إنشاء نظام ضمان القروض لشركات الكفالات المصرفية على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 21، العدد 85، بغداد، العراق.
- علاق، فاطمة (2017) معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة ومتطلبات تأهيلها في الجزائر، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر.
- الفارسي، عيسى حمد (2017) دور المشاريع الصغيرة في تنويع الاقتصاد الليبي، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأوللمشروعات الصغيرة في ليبيا رؤية جديدة لتنمية مصادر الدخل، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا 14 - 16 /2017/3.
- المحروق، ماهر حسن وإيهاب مقابلة (2006) المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن.
- الملى، قمر (2015) المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا.

• نجار، اسامة (نوفمبر 2008) دور مؤسسات ضمان الائتمان في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، دراسة مقدمة لجامعة بير زيت، فلسطين.

• يوسف، عزت خيرت(2018) إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار التعليم الجامعي، القاهرة، مصر.

2. المراجع باللغة الانجليزية:

• Amel, Dean and Traci Mach (2014) The Impact of the Small Business Lending Fund on Community Bank Lending to Small Businesses Finance and Economics Discussion Series Divisions of Research & Statistics and Monetary Affairs Federal Reserve Board, Washington, D.C.

• Beck, Thoreston and others (2008). The typology of partial credit guarantee funds around the world. World Bank.

• Calice, Pietro (2016), Assessing Implementation of the Principles for Public Credit Guarantees for SMEs, Finance and Markets Global Practice Group, World Bank Group.

• Gozzi, Juan Carlos and Sergio Schmukler (2016) Public Credit Guarantees and Access to Finance, Warwick Economics Research Paper Seriesm, Series Number: 1122.

• Navajas, Atvaroruiz(2001), Credit Guarantee Schemes: Conceptual Frame, GTZ / FONDESIF.

• Shariff, Mohd Noor Mohd (2000) An Evaluation Of A government-Backed Loan Schemein Malaysia- A Doctoral Thesis Of Philosophy, The Loughborough University.

• Tunahan, Hakan and Ahmet Selçuk Dizkirici (2012) Evaluating the Credıt Guarantee Fund (Kgf) of Turkey as a Partıal Guarantee Program in the Lıght of Internatıonal Practıces, International Journal of Business and Social Science, Vol. 3 No. 10 [Special Issue].

- Krejcie, R and Morgan, D (1970), Determining sample size for research activities. Educational and Psychological Measurement, 30, 607-610.
- OECD (2010), Discussion Paper on Credit Guarantee Schemes, Facilitating Access to Finance.